منهج الامام الدارقطني فی اختلاف الرفع والوقف في كتابه "الأفراد والغرائب" (دراسة نقدية)

METHODOLOGY OF AL-DĀRAQUṬNĪ IN AHADITH DECLARED DEFECTIVE: A CRITICAL STUDY

فهميده رياض*

Abstract:
This study aims to clarify one of the important problems of sciences of hadith, which is the difference of narrators in attributing the hadith, as some of them attributed the same hadith to the Prophet (PBUH) while others to the companion, the hadith scholars have set a methodology to deal with such kind of narrations, and how to give preference to some narrations over the other to reach the correct result, so in this study I try to explain the method through the study of some examples of such narrations from the book (ālġrāyb wāl Afrād) of Imam al-Dāraquṭnī.

Key Words: Defective Hadith, Difference in narrators, Science of Hadith, Attributing the hadith, Narrators of Hadith

من المعلوم أن السنة النبوية الشريفة تعد المصدر الثاني لديننا بعد كتاب الله، وتكفل الله بحفظها كما تكفل بحفظ كتابه.[1] فقد قيض الله لهذا القصد العلماء الذين أفنوا أعمارهم، وبذلوا جهودهم لحفظها وصيانتها مما ليس منها، ومن العلوم التي أوجدوها لهذا الغرض علم العلل، وهو يعد من أدقها وأصعبها لأنه يتعرض لأحاديث ظاهرها الصحة، ولما يحتاج إلى كثرة ممارسة الحديث، وعلم واسع للرواة ومروياتهم وغير ذلك، ولذلك لم يدخل في هذا المجال إلا الجهابذة من العلماء مثل علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والدارقطني ومثلهم.

فقد أفردوا التصانيف في هذا المجال كما أفردوا في الصحاح، والسنن، والمسانيد، ولكل تصنيف هدف خاص يخص به.

---

* باحثة دكتوراه، كلية أصول الدين (دراسات إسلامية)، تخصص: الحديث وعلومه، الجامعة الإسلامية العالمية إسلام أباد

من بين المصنفات التي صنفت في العلل المصنفات في الأفراد والغرائب، والتي تهدف إلى جمع أحاديث توجد فيها نوع من التفرد والغرابة، مثل كتاب: "غرائب الإمام مالك" للدارقطني، وكتاب: "غرائب شعبة بن الحجاج" لابن مندة، و"غرائب الصحيح وأفراده" للضياء المقدسي وغير ذلك، من بين هذه الكتب هذا الكتاب القيم الذي ألّفه الإمام الدارقطني باسم: "الأفراد والغرائب" والذي جمع فيه الإمام عدد كبير من الأحاديث التي وجد فيها نوع من التفرد والغرابة. ويظهر من اسم الكتاب أنه خاص للأحاديث الغريبة والمفردة لكن من يمعن النظر فيه يجد أنه يَذْكُرُ فيه الأحاديث المعلة بالاختلاف أيضا. فقد يذكر فيه الأحاديث المعلة بالتفرد والاختلاف معا، أو المعلة بالاختلاف فقط، وقد يشير إلى الغرابة فقط لكن من يدرس هذه الأحاديث يجدها المعلة بالاختلاف أيضا، وأحيانا ينبه الإمام بنفسه إلى الاختلاف.

ومن وجوه الاختلاف التي نجدها في كتابه:

- الأحاديث المعلّة باختلاف الرفع والوقف
- الأحاديث المعلّة باختلاف الوصل والإرسال
- الأحاديث المعلّة بالاختلاف في إبدال الإسناد (كإبدال الصحابي بالآخر، أو إبدال الإسناد من دون الصحابي بغيره)
- الأحاديث المعلّة بالاختلاف في المتن (كالاختلاف في الزيادة في المتن أو النقص، أو التغيير فيه)

ومن منهج الدارقطني أنه يشير إلى العلة إشارة كأن يقول: هذا حديث غريب من حديث فلان، تفرد به فلان، ولم يروي عنه إلا فلان وهكذا. فاخترت هذا الموضوع لأمور:

أولا: لأهمية مسألة تعارض الرفع والوقف لدى علماء الحديث، ولأن له أثر بالغ في العمل بالحديث، حيث قول الرسول صلى الله عليه وسلم إذا ثبت فيجب العمل به بخلاف قول الصحابي.

ثانيا: لمكانة الإمام الدارقطني وتفوقه في علم العلل حيث لا يستغني طالب حديث من أقواله ونقده في هذا المجال.

ثالثا: لمكانة كتابه حيث يشتمل على مادة علمية غزيرة، وخاصة لأن أصل الكتاب مفقود معظمه[2]، لذلك لم ينل عناية فائقة من العلماء – حسب علمي، ويحتاج كل حديث منه إلى دراسة تفصيلية لا يتسع هذا البحث لها، لذلك اخترت أحد جوانبه، فموضوع هذه الدراسة هي الأحاديث المعلّة باختلاف الرفع والوقف منها، وسأقوم بدراسة بعض النماذج من كتابه دراسة نقدية، ليتضح على القارئ عملية دراسة لمثل هذه الأحاديث ومعرفة الراجح من المرجوح منها۔

المطلب الأول: المراد بالحديث المرفوع:

يُعَرَّفُ الحديث المرفوع بأنه: ما أُضِيْفَ من قول أو فعل أو تقرير أوصفة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم [3].

فيدخل بهذا التعريف فيه كل ما أُضِيْفَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان متصلاً أم منقطعاً، أم مرسلاً، وعرفه الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) بقوله: المرفوع ما يخبر فيه الصحابي عن قول أو فعل رسول صلى الله عليه وسلم،[4] فيخرج بهذا التعريف مراسيل الصحابة منه، لكن المعروف والمتداول لدي العلماء هو الأول.

المطلب الثاني: المراد بالحديث الموقوف: أما الحديث الموقوف هو: " ما أضيف إلى صحابي من قول أوفعل أو تقرير أو صفة".[5] فإذا يقف الإسناد على الصحابي ولم يرفعه إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو موقوف، وهو يعد من قول الصحابي أو عمله أو تقريره، إلا إذا كان الأمر متعلق بما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، فحينئذ يسمّى الحديث "الموقوف لفظاً المرفوع حكماً".[6]

المطلب الثالث: المراد باختلاف الرفع والوقف: الحديث المعل بالاختلاف أو الاختلاف في الحديث قال عنه الشيخ محمد مجير خطيب الحسني[7] أن يروي أحد الرواة أو بعضهم عن مدار الحديث غير ما يروي سائر الرواة عنه، وقد يكون ذلك في الإسناد وقد يكون في المتن.[8] واختلاف الرفع والوقف أي يأتي الحديث بطريق أو طرق مرفوعاً ويأتي نفس الحديث ببعض الطرق موقوفاً على الصحابي ولم يرفعه.

المطلب الرابع: منهج العلماء في الترجيح بين المرفوع والموقوف:

إذا يأتي الحديث مرفوعاً ببعض الطرق ويأتي الحديث بعينه ببعض الطرق موقوفاً على الصحابي فلعلماء العلل فيه مواقف نلخصها فيما يلي:

الأول: الحكم للرفع: وقالوا بذلك لأن المثبت معه زيادة علم، وزيادة الثقة مقبولة. وهو قول ابن الصلاح،[9] والخطيب،[10] والعراقي،[11] وغيرهم۔ ونقل العراقي رأي الجمهور بأنهم يحكمون للرفع عند التعارض لأن الذي يرفع معه زيادة علم.[12]

الثاني: الحكم للوقف: حكاه الخطيب أيضاً عن أكثر أصحاب الحديث.[13]

الثالث: التفصيل: وهو ألا يحكم للرفع مطلقاً ولا للوقف مطلقاً بل فيه التفصيل وهو الترجيح لرواية الأكثر أو للأحفظ، ويعتبر بالقرائن غير ذلك.

قَالَ العلائي: إن الجماعة إذا اختلفوا في إسناد حَدِيث كَانَ القول للأحفظ، أو للأتقن، أو للأكثر عدداً...، وقال: "ويترجح هَذَا أيضاً من جهة المَعْنَى، بأن مدار قبول خبر الواحد عَلَى غلبة الظن، وعند الاختلاف فِيْمَا هُوَ

مقتضى لصحة الحَدِيْث أو لتعليله، يرجع إلى قَوْل الأكثر عدداً لبعدهم عن الغلط و السهو، وَذَلِكَ عِنْدَ التساوي في الحفظ والإتقان. فإن تفاوتوا واستوى العدد فإلى قَوْل الأحفظ و الأكثر إتقاناً، وهذه قاعدة متفق عَلَى العَمَل بِهَا عِنْدَ أهل الحَدِيْث.[14] وفيه التفصيل لا يتسع هذا البحث له لطوالته.[15] يُؤَثِّرُ اختلاف الرفع والوقف على حكم الاحتجاج والعمل بالحديث النبوي، وذلك لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ثبت فهو حجة ويجب العمل به، وهو يعد نوع من الوحي،[16] بخلاف قول الصحابي فهو لا يكون حجة في جميع الأحوال، وفي حجية قول الصحابي تفصيل يجب مراعاته.[17]

أما موضوع كتاب "الغرائب والأفراد" فهو جمع الأحاديث الغريبة والمفردة، لكنه ذكر الأحاديث بدون ترتيب معين، وعلق عليها ببيان موضع الغرابة فيها، والكتاب في مائة جزء، وهو مفقود معظمه حيث لم يصل إلينا منه إلا خمسة أجزا ، لكن الإمام ابن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني(ت507ھ-) عمل عليه الأطراف، ورتبه على مسانيد الصحابة، وحذف أسانيده، وذكر أطراف المتون وتعليقات الدارقطني عليها، فنقل إلينا بذلك هذه الثروة العلمية على غير وضع مؤلفه كما تقدم ذكره.

وكذلك رتب الإمام علي ابن أبي بكر الهيثمي (ت807ھ-) الأجزاء العشرة الأولى منه، في كتابه: (جمع أحاديث الغيلانيات، والخلعيات، وفوائد تمام، وأفراد الدارقطني)، فذكر في كتابه ستة أجزاء لم تنشر من قبل، وهي: ا الأول، والخامس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر.

ولكن هذه الجهود مركزة على ترتيب الكتاب ولم يُدْرَس أحاديثها دراسة نقدية –حسب علمي فهذا البحث يركز على هذه الناحية۔سأقوم بدراسة نماذج من الأحاديث المعلة باختلاف الرفع والوقف فى "الغرائب والأفراد"دراسة نقدية تحليلة ليتضح على القاري منهج دراسة الأحاديث المعلة من هذا النوع فمن هذه الأمثلة الأحاديث التالية:

المثال الأول

قال ابن القيسراني:

مسند عبد الملك ابن عمير[18] عن جابر ابن سَمُرَة.[19]

1869- حديث بأَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رسول الله –صلى الله عليه وسلم أُصَلِّي فِي ثَوْبٍ... الحديث».

قال الدارقطني: تفرد برفعه عبيد الله بن عمرو[20] عن عبد الملك.[21]

تخريج الحديث:

هذا الحديث اختلف فيه على عبد الملك بن عمير وروي عنه على وجهين:

فرواه أسباط بن محمد، وأبو عوانة عنه عن جابر بن سَمُرة موقوفا:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، 227/2، ح 8407، عن أسباط بن محمد،

والطحاوي في شرح معاني الآثار، 53/1، ح 301، من طريق أبي عوانة،

كلاهما (أسباط بن محمد، وأبو عوانة) عن عبد الملك بن عمير، قال: سُئِلَ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ وَأَنَا عِنْدَهُ، عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُ فِيهِ أَهْلَهُ، قَالَ: «صَلِّ فِيهِ، إِلَّا أَنْ تَرَى فِيهِ شَيْئًا .... الحديث»،

اللفظ للطحاوي وابن أبي شيبة بمعناه. ورُوِيَ عن عبيد الله بن عمرو عنه مرفوعا وتفصيله كما يلي:

أخرجه أحمد، 417/34، ح 20825، وفي 20921، عن عبيد الله بن ميمون الرقي،

وفي 468/34، ح 20920، من طريق ابن أبي زميل،

وأبو يعلى الموصلي، 454/13، ح 7460، عن مخلد بن أبي زميل،

وفي 465/13، ح 7479، عن أبي طالب جبار بن عاصم،

وابن حبان، 102/6، ح 2333، من طريق مخلد بن أبي زميل، وعبد الجبار بن عاصم،

والطبراني في الكبير، 215/2، ح 1881، من طريق عبد الجبار بن عاصم، ومن طريق عبد الرحمن بن عبد الله الحلبي،

وابن ماجه، 180/1، ح 542، من طريق يحيى بن يوسف الزمي، ومن طريق سليمان بن عبد الله الرقي،

ستتهم (عبيد الله بن ميمون الرقي، ومخلد بن أبي زميل، وعبد الجبار بن عاصم، وعبد الرحمن بن عبد الله الحلبي، ويحيى بن يوسف الزمي، وسليمان بن عبد الله الرقي) عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة مرفوعا، ولفظ أحمد، قال: سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أُصَلِّي فِي ثَوْبِي الَّذِي آتِي فِيهِ أَهْلِي؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِلَّا أَنْ تَرَى فِيهِ .....الحديث» والباقي بمثله.

دراسة العلة:

الحديث معلول باختلاف الرفع والوقف، والمدار على عبد الملك بن عمير، فروى عنه على وجهين:

الأول: رواه اثنين وهما: أبو عوانة وأسباط بن محمد عنه عن جابر من قوله.

الثاني: رواه عبيد الله بن عمرو عنه عن جابر مرفوعا.

فالاختلاف بين ثلاثة الرواة عن عبد الملك بن عمير، أبو عوانة وهو ثقة ثبت،[22] وأسباط بن محمد أيضا ثقة ويهم في حديث الثوري وهذا ليس منه،[23] وعبيد الله بن عمرو بن أبى الوليد الرقى، ثقة فقيه ربما يهم.[24] الوجه الأول أقوى وأرجح من الوجه الثاني وذلك للقرائن الآتية:

1. الوجه الأول وهو الموقوف مروي عن اثنين من الثقات وهما: أبو عوانة، وأسباط بن محمد، والروايت

المرفوعة كلها مدارها على عبيد الله بن عمرو وانفرد برواياته، فقد خالف من أكثر منه عددا.

2. رواة الوجه الأول أقوى من راوي الوجه الثاني فهما ثقتان، وعبيد الله بن عمرو هو ثقة يهم ففيه احتمال أنه رفعه وهما.

3. رجح علماء العلل الموقوف على المرفوع فقال الدارقطني في العلل:"يرويه عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك ابن عمير، عن جابر ابن سمرة مرفوعا... والصحيح ما رواه أبو عوانة، وأسباط بن محمد، وعبدالحكيم ابن منصور، وغيرهم، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر ابن سمرة، موقوفا، من قوله".[25] وكذلك رجح أحمد الموقوف ورأى أنه لا يُرْفع هذا الحديث عن عبد الملك ابن عمير.[26] وسُئِل أبو حاتم عن حديث عبيد الله بن عمرو المرفوع فقال:"كذا رواه مرفوع، وإنما هو موقوف".[27] فهذه القرائن تقوي الوجه الأول وهو الموقوف.

رأي الباحثة:

الحديث معلول باختلاف الرفع والوقف، والراجح الموقوف كما رواه أبو عوانة وأسباط بن محمد، ورواية عبيد الله بن عمرو المرفوع الذي أشار الدارقطني إلى تفرده هو المرجوح وهو شاذ، والله أعلم.

المثال الثاني

قال ابن القيسراني:

مسند من اشتهر بالكنى وروى عن أبي الزبير[28] عن جابر[29]

أبو اسحاق السَّبِيْعِيُّ[30] عن أبي الزبير

1828- الحديث «إِذَا اسْتَهَلَّ الصَّبِي.....الحديث».

قال الدارقطني: غريب من حديثه عنه، وغريب من حديث شريك بن عبد الله[31] عنه، تفرد به عبد الله بن محمد بن يحيى بن كثير[32] عنه، وقال في موضع آخر: لم نكتبه إلا عن شيخنا محمد بن نوح الْجُنْدِيسابوريّ[33]. وقال الدارقطني في موضع آخر: وسئل عن حديث عطاء، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا اسْتَهَلَّ الصبيُ .....الحديث». فقال: اختلف في رفعه على عطاء.

فرفعه عنه المثنى بن الصباح إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ووقفه محمد بن إسحاق، رواه عن عطاء، عن جابر، قوله.

وروي عن أبي الزبير، عن جابر، أسنده يحيى بن أبي أنيسة، عنه.

ووقفه إسماعيل بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، قوله.

وروي عن شريك، عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعا، ولا يصح ذلك.[34]

فالظاهر من هذا أن رواية أبي الزبير عن جابر مرفوعة عند الدارقطني.

تخريج الحديث: الحديث اختلف في رفعه ووقفه.

المرفوع أخرجه ابن ماجه في سننه 1/ 483، ح 1508، قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا الربيع بن بدر،

والترمذي 2/ 342، ح 1032، بنحوه، من طريق إسماعيل بن مسلم المكي،

وابن حبان 13/ 392، ح 6032، بلفظه، من طريق سفيان الثوري،

والنسائي في الكبرى 6/ 117، ح 6324، بتقديم وتأخير، من طريق المغيرة بن مسلم،

والبيهقي في الكبرى 13/4، ح 6784، نحوه وبزيادة كلمة وَرِثَ، من طريق الأوزاعي،

كلهم (الربيع بن بدر، وإسماعيل بن مسلم المكي، والثوري، والمغيرة بن مسلم، والأوزاعي) عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعا. أما الموقوف:

فأخرجه ابن أبي شيبة، 287/6، ح 31483، بزيادة، والدارمي، 2005/4، ح 3168، بتقديم وتأخير، كلاهما من طريق الأشعث،

وأخرجه النسائي في الكبرى 117/6، ح 6325، بمعناه وبنقص ووُرث، من طريق ابن جريج،

وابن ماجه في سننه، 919/2، ح 2750، من طريق الربيع بن بدر،

ثلاثتهم (الأشعث، وابن جريج، والربيع بن بدر) عن أبي الزبير عن جابر موقوفا.

وأخرجه الدارمي في المسند، 1010/2، ح 3169، بنحوه، من طريق محمد بن إسحاق،

والطحاوي في شرح معاني الآثار، 509/1، ح 2904، بتقديم وتأخير، من طريق محمد بن راشد،

كلاهما (محمد بن إسحاق، ومحمد بن راشد) من طريق عطاء عن جابر موقوفا.

وروي عن جابر والمسور بن المخرمة معا مرفوعا: أخرجه الطبراني في الأوسط 34/5، ح 4599، بنحوه وفيه زيادة، وابن ماجه في سننه، 2/ 919، ح 2751، كلاهما من طريق سعيد بن المسيب عن جابر والمسور بن المخرمة رضي الله عنهما مرفوعا. وله شاهد عن ابن عباس روي موقوفا ومرفوعا.

فالمرفوع أخرجه ابن عدي في الكامل، 20/5، بلفظه، من طريق شريك، عن أبي اسحاق، عن ابن عباس،

والموقوف أخرجه الدارمي، 2006/4، ح 3169، بتقديم وتأخير وزيادة كلمة وَرِثَ ، وابن أبي شيبة، 288/6، ح 31489، بزيادة كلمة وَرِثَ ، من طريق شريك، عن أبي اسحاق، عن ابن عباس موقوفا.

دراسة علّة :

ذكر الدارقطني التفرد في هذا الحديث في أربعة مواضع. وقد تبين بعد التخريج أن الحديث اختلف فيه

على أبي الزبير عن جابر، فرواه إسماعيل بن مسلم المكي، وسفيان الثوري، والمغيرة بن مسلم مرفوعا، وخالفهم الأشعث، وابن جريج، والربيع بن بدر فرووه موقوفا. فالمراد بالغرابة هنا في كلام الدارقطني الاختلاف في الرفع والوقف.

كما تبين من التخريج أيضا أن الحديث اختلف فيه على جابر أيضا، فرواه سعيد بن المسيب عن جابر، والمسور بن مخرمة مرفوعا، ورواه عطاء عن جابر موقوفا. وفيما يلي دراسة هذه العلل بالترتيب:

دراسة التفرد الذي أشار إليه الدارقطني:

لم أجد من تابع محمد بن نوح عن عبد الله، ولا من تابع عبد الله في روايته عن شريك ولا من تابع شريك في روايته عن أبي إسحاق، فالظاهر أن التفرد واقع في هذه الطبقات الثلاث.

وشريك صدوق يخطئ كثيرا فلا يحتمل تفرده،[35] وعبد الله بن محمد بن يحيى بن أبي بكير ثقة، وثقه الخطيب،[36] وقال أبو نعيم: كان صدوقا،[37] وقال ابن حبان في الثقات: مستقيم الحديث،[38] فهو ثقة ولا يضر تفرده.

ومحمد بن نوح الجُنْديسابوري أيضا ثقة قال فيه الدارقطني: كان ثقة مأمونا،[39] وقال: "ما رأينا كتبا أصح من كتبه ولا أحسن"،[40] وقال ابن يونس: ثقة حافظ،[41] فهو ثقة ويحتمل تفرده. أما أبو إسحاق السبيعي فلم يتفرد عن أبي الزبير.

دراسة الاختلاف على أبي الزبير:

أما الاختلاف على أبي الزبير، فالرواة الذين رووه مرفوعا عن أبي الزبير هم:

الأول: الربيع بن بدر وهو متروك،[42] رأى أبو حاتم أنه ضعيف الحديث وذاهب الحديث ولا يجوز الاشتغال بروايته،[43] وقال ابن حبان: "كان ممن يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات الموضوعات، وعن الضعفاء الموضوعات"،[44] وقال يحيى ابن معين عنه أن حديثه ليس بشيء وقال محمد بن عدي: "عامة حديثه ورواياته عمن يروي عنهم مما لا يتابعه أحد عليه"،[45] فلا تقبل روايته المرفوعة ولا الموقوفة.

الثاني: إسماعيل بن مسلم المكي، قال النسائي عنه: متروك الحديث،[46] ورأى ابن عدي بأن أحاديثه غير محفوظة عن أهل البصرة، وأهل الحجاز، وأهل الكوفة لكنه ممن يكتب حديثه،[47] وهنا روى عن أبي الزبير وهو مكي فلا يقبل منه، وقال عنه ابن حجر: كان فقيها ضعيف الحديث،[48] فروايته أيضا ضعيفة.

الثالث: سفيان الثوري وهو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، قال عنه ابن حجر: حافظ، ثقة، فقيه، عابد، إمام، حجة، وكان ربما دلس.[49] ولكن تفرد عنه إسحاق الأزرق في هذه الرواية كما أفاد البيهقي،[50] وهو كثير الخطأ عن سفيان كما قال أحمد.[51]

الرابع: المغيرة بن مسلم الأزدي القَسمَلي قال عنه ابن حجر: صدوق.[52] ولكن النسائي ضعفه في أبي الزبير و رجح على روايته روايةَ ابن جريج الموقوفة، وقال: "وعند المغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير غير حديث منكر، وابن جريج أثبت من المغيرة".[53]

والخامس: الأوزاعي، ولكن روى عنه بقية وهو مشهور بالتدليس، وقد عنعن. فروايته مردودة.

والسادس: أبو إسحاق السبيعي وهو ثقة مكثر، وثقه أبو حاتم، وابن معين، والنسائي، والعجلي،[54] فهو ثقة إلا أنه وصف بالتدليس، وبالتغير في أخرة،[55] وهنا لم يعرف هل صرح بالسماع عن أبي الزبير أم لا؟ وروايته أيضا معلول لرواية شريك القاضي عنه وهو صدوق كثير الخطأ، وتغير منذ ولي القضاء.[56]

وهكذا سقطت الروايات المرفوعة عن أبي الزبير كلها.

دراسة الرواية الموقوفة

الرواة الذين رووه موقوفا عن أبي الزبير عن جابر ثلاثة، وحالهم كما يلي:

الأول: الأشعث بن سوار الكندي الكوفي، وهو ضعيف،[57] وقال عنه ابن عدي: "لم أجد لأشعث فيما يرويه متنا منكرا إنما يخلط في الإسناد ويخالف".[58]

الثاني: الربيع بن بدر وهو متروك كما تقدم.

الثالث: ابن جُرَيج ثقة فاضل ولكنه يرسل ويدلس،[59] ولكنه صرّح بالتحديث في هذه الرواية،[60] ورجح النسائي روايته كما تقدم، فراويته أقوى من الربيع والأشعث وروى عن ابن جريج عبدالرزاق بن همام وهو ثقة،[61] وروى عنه محمد بن رافع النيسابوري وهو ثقة أيضا.[62] فهذا الطريق أقوى الطرق الثلاثة.

دراسة المدار

المدار في هذه الروايات كلها المرفوعة والموقوفة على أبي الزبير المكي وهو صدوق لكنه مدلس[63] من المرتبة الثالثة،[64] والمرتبة الثالثة عند ابن حجر من ترك العلماء حديثه لكثرة تدليسه إلا ما صرح فيه بالسماع ومنهم من رد حديثه مطلقا، ومنهم من قبله.

دراسة الاختلاف على جابر:

وتابع أبو الزبير في روايته –المرفوعة سعيد ابن المسيب فيروي عن المسور بن المخرمة وجابر معا، وسعيد بن المسيب ثقة حجة[65]، يروي عنه يحي بن سعيد الأنصاري وهو ثقة[66]، يروي عنه سليمان بن بلال وهو ثقة أيضا[67]، يروي عنه مروان بن محمد الطاطري وهو ثقة[68]، ويروي عنه العباس بن وليد الخلال وهو صدوق عند ابن حجر.[69] فهذا الإسناد حسن من أجل العباس بن الوليد الخلال وهو صدوق، فهو أصح الروايات المرفوعة.

ولكن أعله الطبراني بالتفرد وقال عقب هذه الرواية: لم يرو هذا الحديث إلا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد، وتفرد به عنه: مروان بن محمد.[70]

والوجه الثاني للموقوف هو ما أخرجه الدارمي في المسند من طريق محمد بن إسحاق، والطحاوي في شرح معاني الآثار، من طريق محمد بن راشد كلاهما عن عطاء عن جابر موقوفا. فالمدار على عطاء وهو ثقة،[71] وروى عنه محمد بن إسحاق وهو صدوق مدلس[72] ورمي بالتشيع والقدر.[73] وقد عنعن فلم تقبل روايته، ولكن تابعه محمد بن راشد المكحولي وهو ثقة[74] فتقوي روايته ويصل إلى درجة القبول. والإمام بدر الدين العيني ذكر حديث محمد بن راشد في نخب الأفكار وأشار إلى صحة إسناده.[75] فهذه الرواية تابع فيه عطاء أبا الزبير فيصل إلى درجة القبول. فهكذا ثبتت الرواية مرفوعا وكذلك موقوفا. وبقي تعارض الرفع والوقف. فالآن نتأمل شواهد الحديث.

دراسة شاهد الحديث:

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس روي من طريق شريك القاضي واختلف عنه، فرواه إسماعيل بن موسى عنه مرفوعا، ورواه وكيع وأبو نعيم عنه موقوفا. فالمرفوع أخرجه ابن عدي في الكامل، من طريق شريك القاضي عن أبي اسحاق عن ابن عباس،

والموقوف أخرجه الدارمي، وابن أبي شيبة، كلاهما من طريق شريك، عن أبي اسحاق، عن عطاء عن ابن عباس موقوفا. فمدار روايتين على شريك بن عبد الله وهو صدوق، ويخطئ كثيرا، ولما ولي القضا تغير، قاله ابن حجر.[76] فلا يقبل منه إذا تفرد وهنا لم نجد له متابعة فلا تقبل روايته.

وروى عن أبي إسحاق السبيعي، وهو مكثر وهو: ثقة وعابد، ومدلس واختلط بأخرة كما تقدم في ترجمته، وهو يروي هنا عن عطاء وقيل فيه أنه لم يسمع منه،[77] فالرواية منقطعة، فلا تقبل. فالرواية ضعيفة لأجل الانقطاع وتفرد الشريك، والله أعلم.

كلام الآئمة حول الحديث:

والآن نتأمل قرينة أخرى وهي كلام الأئمة في الترجيح بين الرفع والوقف، فتقدم قول الدارقطني في بداية الحديث بترجيح الموقوف، وقال الترمذي: "هذا حديث قد اضطرب الناس فيه فرواه بعضهم، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا، وروى أشعث بن سوار، وغير واحد، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفا، وروى محمد بن إسحاق، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر موقوفا، وكأن هذا أصح من الحديث المرفوع".[78]

فحاصل الكلام

الرواية المرفوعة مدارها على أبي الزبير وهو مدلس وقد عنعن ولم نجد قرينة تدل على وصل الرواية فروايته منقطعة، ولكن تابعه سعيد بن المسيب في روايته عن جابر وهو ثقة.

أما الموقوف فروي على وجهين:

الوجه الأول مداره أيضا على أبي الزبير وعنعن في هذه الرواية أيضا فلا تقبل منه.

الوجه الثاني مداره على عطاء وهو ثقة وروى عنه محمد بن إسحاق، ومحمد بن راشد المكحولي وكلاهما صدوقان فتقبل منهما بمجموعهما كما تقدم تفصيله.

فالرواية الموقوفة –عن عطاء أصح من الرواية المرفوعة ولذلك رجح أئمة الحديث الموقوف على المرفوع كما ظهر من كلام الدارقطني والترمذي. والله أعلم بالصواب.

رأي الباحثة:

الحديث معلول لتعارض الرفع والوقف، والراجح هو الموقوف، والله أعلم.

نتائج البحث

فقد توصلت البحث إلى النتائج التالية:

1. من أهم مظان العلل في الحديث "اختلاف الرواة في روايته"، فإذا اختلفت الرواة أمكن ظهور العلة.
2. من أهم المسائل التي يهتم العلماء بها في نقد الحديث تعارض الرفع والوقف، ولا يحكم على الأحاديث المعلة بهذه العلة بالأحكام المطلقة بل يحتاج إلى دراسة تفصيلية للترجيح بين روايات المعارضة.
3. لا بد من التركيز على القرائن المساعدة في الترجيح ومن أهمها أقوال الأئمة، ويؤخذ بقولهم وإن لم يبينوا السبب وذلك لأنهم لكثرة ممارسة الحديث يصبح عندهم ذوق خاص يعللون به الأحاديث.
4. الإمام الدارقطني يعد من أبرز علماء العلل، الذي يؤخذ بقوله في نقد الحديث.
5. كتاب الدارقطني "الأفراد والغرائب" من أهم الكتب في النقد الحديثي والقارئ فيه يطلع على علل في الأحاديث ظاهرها الصحة.

فهذه من أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا البحث نافعا لي ولكل من يقرؤه، وأسأل الله تعالى أن يجعلنا من أصحاب سنة رسوله الكريم، أفضل الصلاة والسلام عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

مصادر والمراجع

[1]- قال الله تعالى في كتابه العزيز: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (9) } [الحجر: 9، 10]، والذكر في هذه الآية رسالة رسول الله –صلى الله عليه وسلم – بصفة عامة ويشمل كل وحي منزل عليه فيشمل الكتاب والسنة.

[2]- الكتاب في مائة جزء، ولم يبلغ إلينا إلا أجزاء قليلة منه وهي: الثاني، والثالث، والرابع، والسادس، والثالث والثمانون، لكنه وصل إلينا بترتيب ابن طاهر المقدسي الذي رتبه على المسانيد، فحذف أسانيده وذكر أطراف الأحاديث وتعليق الدارقطني عليها، والكتاب يشتمل على 6400 طرفًا من أطراف الحديث. وبذلك أنقذ هذه المادة العلمية القيمة من الضياع، وقد طبع الكتاب مرتين، أولا طبع من دار الكتب العلمية، بيروت، بتحقيق : محمود محمد محمود نصار، والسيد يوسف، في سنة 1998م لكنه مملوء بالأخطاء ثم طبع بتحقيق جابر بن عبد الله السريّع، من دار التدمرية، سنة 1428هـ.

[3]- عبد الله ابن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، نشره: مؤسسة الريان _ بيروت، لبنان، الأولى، 1424 هـ – 2003 م، (1/ 27)

[4]- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد ابن علي بن ثابت (المتوفى: 463هـ)، الكفاية في علم الرواية، حققه: إبراهيم حمدي المدني، وأبو عبدالله السورقي، نشره: المكتبة العلمية ، المدينة المنورة، (ص: 21)

[5]- عبد الله ابن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، نشره: مؤسسة الريان بيروت – لبنان، الأولى، 1424 هـ – 2003 م، (1/ 39)

[6]- انظر تفصيله وصوره في كتاب "تيسير مصطلح الحديث"، لمحمود ابن أحمد ابن محمود طحان النعيمي، نشره: مكتبة المعارف، العاشرة، 1425هـ/2004م (ص: 165-164)

[7]- وهو: محمد مجير الخطيب الحسني، أحد أبرز علماء أهل السنة والجماعة في العصر الحديث(شافعي المذهب) ، ولد في دمشق، سنة 1390هـ/1971م، دكتور في الحديث النبوي، مُدَرِّسٌ وخطيب في مساجد دمشق، ومدرس في معاهدها العلمية، محقق ومؤلف. https://www.whoispopulartoday.com

[8]- محمد مجير، الخطيب، الحسني، معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علل الحديث، نشره: دار الميمان، السنة لم تذكر، 271/2

[9]- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد (المتوفى: 902هـ)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، حققه: علي حسين علي، نشره: مكتبة السنة ، مصر، الأولى، 1424هـ / 2003م، (1/ 219)

[10]- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، (المتوفى: 463هـ)، (ص: 417)

[11]- انظر: العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين (المتوفى: 806هـ)، شرح (التبصرة والتذكرة / ألفية العراقي)، حققه: ماهر ياسين فحل ، وعبد اللطيف الهميم ، نشره: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، 1423 هـ - 2002 م، (1/ 233)

[12]- فتح المغيث، للسخاوي، (1/ 220)

[13]- المصدر السابق، (1/ 219)

[14]- انظر: خليل بن كيكلدي العلائي (المتوفي 761هـ)، نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد، حققه: كامل شطيب الراوي، نشره: مطبعة الأمة، بغداد، 1406هـ/1986م، (ص:367)

[15]- وللشيخ حمد بن إبراهيم العثمان كتاب نفيس في هذا الباب باسم "قواعد الترجيح في اختلاف الأسانيد"، نشره: دار الفرقان، القاهرة، الأولى، 1433هـ/2012م

[16]- وهذا ما يسمى وحي غير متلو، وقد قال الله تعالى عن نبيه صلى الله عليه وسلم: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (4)} [النجم: 3، 4]

[17]- انظر: صلاح الدين، خليل ابن كيكلدي العلائي (المتوفى: 761هـ)، إجمال الإصابة في أقوال الصحابة، حققه: د. محمد سليمان الأشقر، نشره: جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الأولى، 1407هـ

[18]- هو:عبد الملك ابن عمير بن سويد، اللخمي. ثقة عالم فصيح تغير حفظه وربما دلس. من طبقة تلى الوسطى من التابعين. مات سنة ست وثلاثين ومائة. تقريب التهذيب، (ص: 364)

[19]- هو: جابر ابن سَمُرة بن جُنَادة السُوائي. صحابي ابن صحابي. نزل الكوفة ومات بها بعد سنة سبعين. (تقريب التهذيب ص: 136)

[20]- هو: عبيد الله ابن عمرو الرقي، أبو وهب الأسدي، ثقة فقيه ربما يهم. من أوساط اتباع التابعين. مات سنة ثمانين إلا سنة. تقريب التهذيب، (ص: 373)

[21]- أبو الفضل محمد ابن طاهر المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507هـ)، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، حققه: السيد يوسف، ومحمود محمد محمود حسن نصار، نشره: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، 1419 هـ - 1998م، (442/2)

[22]- تقريب التهذيب، (ص: 580)، تهذيب التهذيب، (118/11)

[23]- تقريب التهذيب، (ص:98)

[24]- تقريب التهذيب، (ص: 373)

[25]- أبو الحسن علي ابن عمر، البغدادي، الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، حققه: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، نشره: دار طيبة، الرياض، الأولى 1405 هـ / 1985 م، (411/13)

[26]- مسند أحمد، 417/34

[27]- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن ابن محمد التميمي، الحنظلي، (المتوفى: 327هـ) ، علل الحديث، حققه: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، د/ سعد بن عبد الله الحميد نشره: مطابع الحميضي، الأولى، 1427 هـ - 2006 م، (506/2)

[28]- أبو الزبير: محمد ابن مسلم بن تَدرُس المكي الأسدي مولاهم. صدوق إلا أنه يدلس. من الطبقة التي تلي الوسطى من التابعين. مات سنة ست وعشرين ومائة. تقريب التهذيب، ص 506

[29]- جابر: ابن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري، صحابي ابن صحابي. غزا تسع عشرة غزوة. ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين. تقريب التهذيب، ص 136

[30]- أبو إسحاق السبيعي: عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة الهَمْدَانِيُّ. ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. من أوساط التابعين. مات سنة تسع وعشرين ومائة. وقيل: قبل ذلك. تقريب التهذيب ص 423. ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين – وهم:من أكثر من التدليس فلم يحتج الائمة من أحاديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقا ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي–. طبقات المدلسين ص 42.

[31]- شَرِيك بن عبد الله: القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبد الله، صدوق يخطىء كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا، شديدا على أهل البدع، من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين. مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة. تقريب التهذيب، (ص: 266)

[32]- عبد الله بن محمد بن يحيى بن كثير: لم أجد ترجمة بهذا الاسم ولعلّه تصحيف، والصحيح : عبد الله بن محمد بن يحيى بن أبي بُكير الكرماني، لأن الدارقطني ذكر في العلل، (13/ 99)، أن محمد بن نوح الجنديسابوري يروي عن عبد الله بن محمد بن يحيى بن أبي بكير الكرماني، وذكره الخطيب في شيوخ الجنديسابوري. تاريخ بغداد،(4/)519، وعبد الله بن محمد بن يحيى بن أبي بكير الكرماني وثقه الخطيب، تاريخ بغداد، ت بشار، 278/11، وقال أبو نعيم: كان صدوقا. تاريخ أصبهان، لأبي نعيم 2/ 12. قال ابن حبان في الثقات: مستقيم الحديث. الثقات،8/ 365

[33]- محمد بن نوح الجُنْدَيْسَابورِيُّ: أبو الحسن ، الفارسي نزيل بغداد. وقال الدارقطني: ثقة مأمون، ما رأيت كتبا أصح من كتبه، ولا أحسن. قال أبو سعيد بن يونس: ثقة حافظ. انظر: سير أعلام النبلاء، (15/ 34)

[34]- أبو الحسن الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، حققه: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، نشره: دار طيبة – الرياض.، الأولى 1405 هـ - 1985 م، (381/13)

[35]- تقريب التهذيب، ص 266

[36]- تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية ، 10/ 80

[37]- تاريخ أصبهان، لأبي نعيم 2/ 12

[38]- الثقات، لابن حبان،8/ 365

[39]- تاريخ بغداد وذيوله، ط العلمية، 4/ 93

[40]- تاريخ دمشق، لابن عساكر، 56/ 134

[41]- تاريخ الإسلام ت بشار، 7/ 451

[42]- تقريب التهذيب، ص 206

[43]- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، 3/ 455

[44]- المجروحين، لابن حبان، 1/ 297

[45]- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، 4/ 37

[46]- الضعفاء والمتروكون، للنسائي، ص: 16

[47]- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، 1/ 462

[48]- تقريب التهذيب، ص 110

[49]- تقريب التهذيب ص 244، والسفيان الثوري من المرتبة الثانية من المدلسين وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم، قال ابن حجر: وصفه النسائي وغيره بالتدليس وقال البخاري: ما أقل تدليسه. طبقات المدلسين، ص 32

[50]- قال البيهقي: قال سليمان: لم يروه عن سفيان إلا إسحاق. السنن الكبرى للبيهقي، 4/ 13

[51]- وقال أحمد: الأزرق كثير الخطأ عن سفيان وكان الأزرق حافظا إلا أنه كان يخطىء. (العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله 2/ 34)

[52]- انظر: تقريب التهذيب، ص 543

[53]- سنن الكبرى للنسائي، 117/6

[54]- انظر: تهذيب التهذيب، 65/8

[55]- أما تدليسه فوصفه بذلك النسائي، (ذكر المدلسين، للنسائي، ص: 122) والعلائي،(جامع التحصيل، للعلائي، ص: 108) والسيوطي،(أسماء المدلسين، لجلال الدين السيوطي، ص: 77) وغيرهم(انظر: تهذيب التهذيب، 8/ 67). وقد ذكر ابن حجر أقوالا كثيرة تدل على أنه يروي عن عدد من شيوخه الذين لم يسمع منهم مطلقا أو لم يسمع منهم بعض الأحاديث.(انظر: تهذيب التهذيب، 65/8-64) ومنهم من رأى أن تدليسه قليل بجنب ما رواه، وهذا ظاهر من كلام الدارقطني إذ قال (في الإلزامات والتتبع، ص: 363): أبو إسحاق ربما دلس. وكذلك قال الذهبي (تاريخ الإسلام، للذهبي، ت بشار، 3/ 476) وقال يعقوب بن سفيان الفسوي (المعرفة والتاريخ، 2/ 637): وحديث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش ما لم يُعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة. فيظهر من كلامه أنه رأى قبول عنعنته إلا إن تبين له أنه دلس في تلك الرواية بعينها.

ومنهم من رأى أنه مكثر من التدليس، قال العلائي: تابعي مشهور بذلك. وكذلك قال ابن العراقي (المدلسين، لابن العراقي، ص: 77)، والسيوطي (أسماء المدلسين، للسيوطي، ص: 77) وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين.

وهم من لا يحتج الأئمة بأحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وذلك لكثرة تدليسهم، (طبقات المدلسين، لابن حجر، ص ، 42).

فالراجح في تدليسه أنه مكثر من التدليس؛ فلا تقبل روايته التي عنعن فيها إلا بقرينة تدل على الاتصال.

واختلاطه ففيه أيضا اختلاف بين العلماء، فقال بعضهم أنه اختلط وقال البعض أنه لم يختلط ولكنه تغير في آخر عمره.

رأى الذهبي أنه تغير ولم يختلط وقال في السير (ط الرسالة، 5/ 394): وهو ثقة، حجة بلا نزاع. وقد كبر وتغير حفظه تغير السن، ولم يختلط. وقال العلائي في المختلطين، (ص: 94) أن العلماء احتجوا به مطلقا ولم يعتبروا اختلاطه.

[56]- تقريب التهذيب، ص 266

[57]- تقريب التهذيب، ص 113

[58]- الكامل، لابن عدي، 2/ 45

[59]- ابن جريج: عبد الملك ابن عبد العزيز الأموي، مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل. من الذين عاصروا صغار التابعين ولكن لم يثبت منهم لقاء أحد الصحابة. مات سنة خمسين أو بعدها. تقريب التهذيب، ص 363

[60]- انظر: السنن الكبرى للنسائي، 117/6

[61]- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني. ثقة حافظ مصنف شهير. عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع. تقريب التهذيب، ص 354

[62]- محمد بن رافع القشيري النيسابوري. ثقة عابد. من الطبقة الوسطى من تبع الأتباع. مات سنة خمس وأربعين ومائتين. تقريب التهذيب، ص 478

[63]- تقريب التهذيب (ص: 506)

[64]- طبقات المدلسين (ص: 45)

[65]- سعيد ابن المسيب ابن حزن القرشي المخزومي. أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار . من كبار التابعين. اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل. مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين. تقريب التهذيب، ص: 241

[66]- يحيى ابن سعيد ابن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي. ثقة ثبت من صغار التابعين. مات سنة أربع وأربعين ومائة أو بعدها. تقريب التهذيب، ص: 591

[67]- سليمان ابن بلال التيمي مولاهم، المدني. ثقة. من الوسطى من أتباع التابعين. مات سنة سبع وسبعين. تقريب التهذيب، ص: 250

[68]- مروان ابن محمد ابن حسان الأسدي الدمشقي الطاطري. ثقة. من صغار أتباع التابعين. مات سنة عشر وله ثلاث وستون سنة. تقريب التهذيب، ص: 526

[69]- عباس بن الوليد بن صُبح الخلّال، الدمشقي السلمي. صدوق. من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع. مات سنة ثمان وأربعين ومائتين. تقريب التهذيب، ص: 294

[70]- المعجم الأوسط، للطبراني، 34/5.

[71]- عطاء بن أبي رباح: ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، وقيل إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه. انظر: تقريب التهذيب، ص: 391

[72]- ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين وقال: بأنه صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما. طبقات المدلسين، لابن حجر، ص: 51

[73]- انظر: تقريب التهذيب، ص: 467

[74]- قال عنه ابن حجر: صدوق يهم ورمي بالقدر.(انظر: تقريب التهذيب ص 478) ووثقه أحمد، وابن المديني، ودحيم، وقال دحيم: كان يميل إلى هوى، وقال عبدالرزاق: ما رأيت أحدا أورع في الحديث منه قال ابن معين: كان ثقة صدوقا. .(تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية 2/ 339-337)قال الجوزجاني عنه أنه كان متحريا للصدق في حديثه لكنه كان على غير بدعة. (أحوال الرجال ص 278) فهو رمي بالقدر وكان ثقة في الحديث.

[75]- انظر: نخب الأفكار ، لبدر الدين العيني 7/ 429

[76]- تقدَمَتْ ترجمته في بداية الحديث، وقال برهان الدين الحلبي قال ابن حبان: "كان في آخر عمره يخطىء فيما يروي، تغير عليه حفظه فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا بواسط ليس فيه تخليط مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام". برهان الدين الحلبي أبو الوفا سبط ابن العجمي (المتوفى: 841هـ)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، حققه: علاء الدين علي رضا، وسمى تحقيقه (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط) وهو دارسة وتحقيق وزيادات في التراجم على الكتاب، نشره: دار الحديث – القاهرة، الأولى، 1988م، (ص: 170)

قال ابن عدي: في بعض ما تكلم عليه من حديثه مما امليت بعض الانكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء والذي يقع في حديثه من النكرة انما أتى به من سوء حفظه لأنه يتعمد شيئا مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف. قال يعقوب بن شيبة: شريك صدوق ثقة سيئ الحفظ جدا. قال أبو زرعة: كان كثير الخطأ صاحب حديث وهو يغلط أحيانا . تهذيب التهذيب، 335/4

[77]- قال البرديجي: "لم يسمع أبو إسحاق من علقمة حرفا ولا من عطاء بن أبي رباح". تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، ص: 245

[78]- محمد بن عيسى بن سَوْرة ، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، الجامع الكبير / سنن الترمذي، حققه: بشار عواد معروف، نشره: دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998 م، (342/2)